| | |
|---|---|
| العنوان: | الكوارث الطبيعية والأوبئة ومدى تأثيرها على العلاقة بين الرعاية والسلطة السياسية خلال حكم المرابطين |
| المصدر: | الأيام الوطنية العاشرة : المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب |
| الناشر: | الجمعية المغربية للبحث التاريخي |
| المؤلف الرئيسي: | جسوس، عز الدين |
| محكمة: | نعم |
| التاريخ الميلادي: | 2002 |
| مكان انعقاد المؤتمر: | الجديدة |
| الهيئة المسؤولة: | الجمعية المغربية للبحث التاريخي |
| الشهر: | أكتوبر |
| الصفحات: | 53 - 73 |
| رقم MD: | 576160 |
| نوع المحتوى: | بحوث المؤتمرات |
| اللغة: | Arabic |
| قواعد المعلومات: | HumanIndex |
| مواضيع: | الوقاية من الأوبئة |
| رابط: | https://search.mandumah.com/Record/576160 |

# الكوارث الطبيعية والأوبئة ومدى تأثيرها على العلاقة بين الرعية والسلطة السياسية خلال حكم المرابطين

**عزالدين جسوس**

**كلية الآداب، الجديدة**

نادرا ما يعثر الباحث فيما يسمى بالحقبة الوسيطية على دراسات أولت اهتماما لموضوع الأوبئة والكوارث الطبيعية من قحط وفيضانات وزلازل[1]. ولعل سبب ذلك يعود بالأساس في أحد جوانبه إلى قلة المعلومات التي توفرها أدوات البحث. وقد يكون ما توصل إليه الحسين بولقطيب حول الكوارث الطبيعية في المغرب الإسلامي عند حكم الموحدين عملا رياديا في هذا المجال، رغم أنه اقتصر في بحثه على مجال المغرب الأقصى[2].

لا شك أن مجال حكم المرابطين في الغرب الإسلامي أثر فيه من حيث القحط والفيضانات والأوبئة عامل المناخ المتوسطي[3] الذي تعيش

---

ينصب اهتمام جل الدراسات على الموضوع انطلاقا من القرن 16م، نشير على سبيل المثال ما توصل إليه:

B. Rosenberger et H. Triki, (1973) ‹Famines et épidémies au Maroc aux XVI et XVIIe siècle ‹in Hesperis Tamuda, 1ère partie pp. 175-109, 2ème partie est publiée en (1974) in Hesperis Tamuda pp. 5-103

وكذلك ما توصل إليه محمد استيتو(1991)، الكوارث الطبيعية في تاريخ مغرب القرن 16م في مجلة كلية الآداب وجدة,(ع)2 ص.ص.155-164، وكذلك ما توصل إليه محمد الأمين البزاز، (1990)أوبئة ومجاعات المغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بحث لنيل دكتوراة الدولة في التاريخ، كلية الآداب الرباط، جزآن، مرقونة؛ أما فيما يتعلق بما يسمى بالحقبة الوسيطية، فقد أفرد الحسين بولقطيب فصلا خاصا من الجزء الأول من أطروحته لنيل دكتوراه الدولة للكوارث الطبيعية ;والدراسة تحمل عنوان : *الدولة الموحدية ومجال المغرب الأقصى* كلية الآداب بالجديدة، 1999، ص. ص. 176-221.

2 سوف ينشر قريبا في سلسلة الزمن ما قدمه الحسين بولقطيب حول الكوارث الطبيعية.

3 بخصوص عامل المناخ وتأثيره على المجال انظر:

LeRoy Ladurie (1967), *Histoire du climat depuis l'an mil*, Paris ; Braudel Fernand (1949), *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, Paris, Armand Colin 8° édit. 1987, pp. 211-252

بولقطيب (1999)، الدولة الموحدية، ج 1 ص 179- 182.

البلاد على تأثيراته تتأرجح سنواتها بين الجفاف والفيضانات. كما أن وجود المنطقة في موقع غليان جيولوجي على حد تعبير Fernand BRAUDEL[4] كان يؤدي إلى حدوث زلازل عنيفة تترتب عنها خسائر فادحة.

كانت هذه الكوارث الطبيعية تؤثر سلبا على درجة النمو الاقتصادي والديمغرافي. كما أنها بما كانت تخلفه تحدث تأثيرا في العلاقة بين الحكام والمحكومين[5]. فنظام الحكم بما أنه مسؤول عن الرعية داخل مجال سيادته لأنه الذي يدير شؤون البلاد، لاشك أنه كان عند حدوث هذه الكوارث يفكر ويعمل على الحد من وقع الخسائر التي كانت تصيب البنية الاقتصادية وتنعكس سلبا على حياة الرعية.

أما علاقة الموضوع بالمعلومات التي توفرها مصادر الأدب التاريخي المتنوعة من حوليات وكتب الطبقات وكتب المناقب وغيرها، فإن العمل في هذا الميدان يتطلب قراءة متأنية ومكررة للوقوف على المعلومات. ورغم التسلح بهذه القراءة الحذرة، فإن المعلومات الموجودة قليلة ولا يأتي ذكرها في جل الحالات إلا عرضا وبإشارات قليلة الفائدة.

---

[4] La Méditerranée (1985), *l'espace et l'histoire*, Flamarion, pp. 17-20

[5] بخصوص موضوع العلاقة بين السلطة السياسية والرعية أنظرما قدمناه في : السلطة السياسية وموقف الرعية في المغرب والأندلس خلال حكم المرابطين، أطروحة لنيل دكتوراة الدولة، كلية الآداب الجديدة، 2002، مرقونة.

## 1- الزلازل

| السنة | صورة الزلازل ومخلفاتها حسب المعلومات المتوفرة |
|---|---|
| 1046/437 | "وفي سنة سبع وثلاثين وأربع ومائة، زلزلت الأرض بمدينة فاس بالليل زلزلة عظيمة، تهدمت منها الديار ومات من شدتها الناس"[6]. |
| ربيع الآخر 471/أكتوبر 1079 | "كانت الزلزلة العظيمة التي لم ير الناس بالمغرب مثلها، هدت البنيان ومات فيها خلق كثير تحت الردم، ووقعت الصوامع والمنارات، ولم تزل الزلزلة تتعاقب وتتكرر في كل يوم وليلة من أول ربيع الآخر إلى آخر يوم من جمادى الآخرة من السنة المذكورة" [7] |
| شوال 504/أبريل1111 | "كان بالمغرب زلازل عظيمة دامت شهر شوال كله"[8]. |

تلك هي المعلومات التي نتوفر عليها لحد الآن عن الزلازل خلال هذه الفترة. ومما يلاحظ أن المصادر التي تتحدث عن الزلازل قليلة ومحدودة لا تتجاوز الثلاثة كما رأينا. وإشاراتها القليلة، وإن كانت تطلعنا عن وقوع الزلازل فإنها لا تفيدنا إلا بشكل جد عام عن حجم الدمار الذي خلفته. ومما يثير تساؤلات عديدة، الطريقة التي ترد بها هذه المعلومات إذ أنها عبارة عن إخبار جد موجز لا يتناسب مع حجم الكارثة التي قد تدوم أكثر من شهر. ومن أجل ذلك تعمدنا ذكر النص الكامل كما ورد في المصدر لنبين الكيفية التي صيغت بها هذه الأخبار. والغريب أيضا أن صاحب الخبر الأصلي الذي عاش خلال حدوث الكارثة لا يقدم صورة ولومصغرة عما ترتب عن الزلزال، ولا يفعل ذلك ولوبالنسبة للحي الذي يقطنه إن كان أصابه دمار.

[6] مجهول عاش سنة 1842 م، نبذة من تاريخ المغرب الأقصى، نقلا عن ثريا المرابط أزروال تاريخ الزلازل بالمغرب من 864 م إلى 1960 م، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب، الرباط، 1991، رسالة مرقونة، ص. 214، ابن أبي زرع، 118.

[7] ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس، الرباط، دار المنصور، 1972، ص. 168، وتشير ثريا المرابط (1991)، ص. ص. 62-63، أنه بالنسبة لهذه الزلازل التي دامت أربع أشهر والتي يصطلح على تسميتها ب SWARMS أن هذه الكارثة أصابت الأندلس والمغرب وتعرضت كل من فاس وقرطبة ومالقة وغرناطة للشيء نفسه. إذ ترتب عنها أضرار كثيرة لحقت المباني وهدمت جزء من منار العباديين بإشبيلية كما هلك عدد من السكان تحت الأنقاض.

[8] ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، بعناية إحسان عباس، بيروت دار الثقافة، ط. الثالثة، 1983، ج 1، ص. 305.

كما لا نجد ضمن هذه المعلومات المتوفرة والمصاغة بهذا الشكل أية إشارة إلى تدخل الدولة لمساعدة الرعية للتخفيف من الأضرار التي لحقت بالفئات المنكوبة، وهذا أمر غريب. فمن المحتمل أن السلطة السياسية الحاكمة كانت تتدخل بطريقة أو بأخرى، أو أنها كانت تساهم على الأقل في التخفيف من حدة الأضرار خاصة وأن الزلازل قد تحطم أسوار المدن ومنارات المساجد فكان على الحكام أن يتولوا ترميم ما هدم بواسطة القاضي الذي كان يشرف على بناء مثل هذه المرافق. غير أننا لا نعثر على أثر لذلك ولا على أثر للكيفية التي كان يدبر بها المجتمع أحواله خلال هذا النوع من الكوارث[9].

## 2- القحط والفيضانات والأوبئة

### أ-القحط والفيضانات حسب دراسة الحراجة :

Dendrochronologie[10] : Analyse isotopique des anneaux d'arbres capable de vivre longtemps

[9] رغم أن ثريا المرابط خصصت الباب الثالث من بحثها لتأثير الزلازل على المجتمع وعلى الاقتصاد وعلى العمران وعلى الإنسان، فإنها من ناحية لم تستطع رسم صورة واضحة عن هذا التأثير ومن ناحية أخرى لم يتطرق إلا سطحيا وبشكل مضطرب لموضوع تأثير هذه الكوارث على العلاقة بين الحكام والمحكومين. أما بالنسبة للفترة التي نحن بصددها، فلم نعر عند التعرض لها أي اهتمام لتأثير الزلازل على السلطة السياسية وعلى الرعية، ص. 149-167.

[10] Ambroggi Robet. (1995), *Climat et eau douce de la méditerranée occidentale*, in Quel avenir pour le bassin méditerranéen et l'union européenne, publication de l'Académie du Royaume du Maroc, Lisbonne, pp. 181-204, p 185

العينة موضوع الراسة كانت شجرة أرز من المغرب

أما بالنسبة لترجمة المصطلحات الجغرافية فتم الإعتماد على كتاب المصطلحات الجغرافية للجامعي فضل الله عبداللطيف ومحمد بلفقيه، الرباط، 1983.

| السنة | مدة الجفاف | الفترات الممطرة |
|---|---|---|
| 441/1050 | سنتين | |
| 452/1060 | سنتين | |
| 462-/1070 | أكثر من 5 سنوات | |
| 472-467/1080-1075 | سنتين | |
| 483-472/1090-1080 | 3 سنوات | |
| 493-483/1100-1090 | سنتين | |
| 493514/1120-1100 | سنتين | |
| 514/1120 | 3 سنوات | |
| 524/1130 | 3 سنوات | |
| 534/1140 | سنتين | |
| 536/1142 | | أمطار غزيرة |
| 539/1145 | سنتين | |
| 544/1150 | سنتين | |
| 555/1160 | سنتين | |
| 565/1170 | 3 سنوات | |

## ب- القحط والفيضانات والأوبئة من خلال مصادر الأدب التاريخي

| السنة | الجائحة | المجاعة | الوباء |
|---|---|---|---|
| 1052/444 | كان الجوع الشديد الذي يعرف بسنة أوقية بدرهم[11] | مجاعة | |
| 1058/450 | عرفت الصحراء القحط[12]. | مجاعة | |
| 1091/485 | عرف المغرب والأندلس حالة جفاف.[13] | | |
| 1103/498 | "تناها القحط في بلاد الأندلس والعدوة حتى أيقن الناس بالهلاك "[14] | مجاعة | |
| 1118/512 | وكان في هذه السنة غلاء عظيم ووباء، وبلغ ربع الدقيق بتلمسان عشرين درهما.[15] | مجاعة | وباء |
| 1120/514 | عم قحط آخر البلاد.[16] | | |

---

[11] ابن عذاري، ج1، ص.255 ؛ ابن أبي زرع، ص. 113-114.

[12] ابن الأثير أبو الحسن علي، الكامل في التاريخ،بعناية C.J Tornberg ,Brill Leiden,1864 ج9، ص. 620 ؛ زغلول عبد الحميد (1995)،المرابطون صنهاجةالصحراء الملثمون،الأسكندرية، منشأة المعارف، ص. 206.

[13] الأصفهاني، العماد أبوعبد الله محمد، جريدة القصر وخريدة العصر، بعناية آذرتاش أذرنوش، تونس، الدار التونسية للنشر، ج2، الطبعة الثانية، 1986، ج2، ص. 25.

[14] ابن عذاري، ج4، ص. 45.

[15] ابن عذاري، ج1، ص. 307 ؛ ينقل ابن عذاري هذا النص عن ابن القطان في نظم الجمان، غير أن هذا الأخير لا يذكره.

| | | | |
|---|---|---|---|
| 1130/524 | ضرب قحط المغرب والأندلس وكان له تأثير سئ على الوضعية الصحية بالمغرب إذ انتشرت الأوبئة التي كان لها أثر سئ بمدينة فاس.[17] | مجاعة | وباء |
| 1131/.525 | استمر القحط على ما كان عليه في السنة الماضية[18] | مجاعة | وباء |
| 1132/526 | بسبب الجفاف المتوالي هاجمت أسراب الجراد والمحاصيل[19].وكان تأثير دلك سيئ على أهل قرطبة إذ : "اشتدت المجاعة والوباء بالناس بقرطبة وبلغ مد القمح خمسة عشر دينارا".[20] | مجاعة | وباء |
| 1135/527 | تكرر الشيء نفسه خلال هذه السنة من جفاف وهجوم أسراب الجراد[21] | مجاعة | وباء |
| 1134/529 | محت الجراد ماعلىالأرض من زرع وكلإ.[22] | مجاعة | |
| 1136/530 | تواصلت الجائحة نفسها من إضرار الجراد بالمحاصيل الزراعية أوما تبقى منها.[23] | مجاعة | |
| 1137/531 | استمر إضرار الجراد بالمزروعات والمحاصيل الزراعية.[24] | مجاعة | |
| 1138/532 | هطلت أمطار طوفانية لا نتوفر إلا على الدمار الذي خلفته بمدينة طنجة حيث"حمل (السيل)الديار والجدر ومات فيه خلق عظيم من الناس والدواب"[25] | | |
| 1141/535 | تعرضت البلاد إلىقحط أسفر عن مجاعة نتوفر على إشارة إليها بمنطقة دكالة.[26] | مجاعة | |

[16] ابن الزبير، الصلة، ضمن قسم الغرباء بآخر كتاب الذيل لابن عبد الملك، محمد بن شريفة، السفر 8، ج2، ص. 545.

[17] ابن القطان، ص217 ؛ ابن الزبيرأبوجعفر أحمد، الصلة، بعناية ليفي بروفنصال، الرباط، المطبعة الأقتصادية،1938، ص. 24.

[18] ابن الزبير : لصلة بآخر كتاب الديل، ج2، ص. 525.

[19] ابن القطان الكتامي: نظم الجمان، درسه وقدم له وحققه أحمد مختار العبادي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1990، ص. 228.

[20] نفسه، ص. 226.

[21] نفسه، ص. 230.

[22] نفسه، ص. 242

[23] نفسه، ص.250.

[24] نفسه، ص. 252.

[25] ابن عذاري: ج4، ص. 96.

[26] ابن الزيات: التشوف إلى رجال التصوف، تحقيق، أحمد التوفيق، الرباط، منشورات كلية الآداب، 1984، ص. 183.

| | | | |
|---|---|---|---|
| 1142/536 | عمت أمطار طوفانية البلاد تسببت في فيضانات وفي أضرار كبيرة بمدينة مليلية وطنجة وفاس.وأدت الامطارإلى ارتفاع منسوب وادي سبوالذي دمر جيش تاشفين بن علي المطارد لعبدالمؤمن، حيث توالت الأمطار علىالمنطقة خمسة عشر يوما دون انقطاع.[27] | | |
| /543-537 1149-1143 | "كانت الشدة ودوام الغلاء في جميع بلاد المغرب"[28] | مجاعة | |

إذا اتخذنا من جدول الحراجة مقياسا للتحقق مما جاء في الأدبيات التاريخية فإننا نخلص إلى الملاحظات التالية :

- سنة 1050/441 دام الجفاف سنتين إلى غاية 1052 الموافق لسنة 443-444 وهو ما تمت الإشارة إليه في الأدبيات التاريخية.
- سنة 452 /1060، ليس هناك إشارة إلى هذا الجفاف.
- سنة 1070/462، جفاف دام أكثر من خمس سنوات لا نتوفر على إشارة إليه في الأدبيات التاريخية.
- سنة 467-1075/472-1080، ليست هناك إشارة إليه.
- سنة 472-1080/483-1090، ليست هنالك إشارة إلى السنوات الثلاث هذه.
- سنة 483-1090/493-1100، تمت الإشارة إلى جفاف 1091/485.
- سنة 493-1100/514-1120، تمت الإشارة إلى جفاف 1103/498 و1118/512.
- سنة 1120/514، ثلاث سنوات قحط تمت الإشارة خلالها إلى جفاف 514.

[27] البيدق : أخبار ص53، ابن عذاري,ج4,ص.99، وص.100.

[28] ابن الأثير: ج11، ص. 125، يشكك البزاز(1990) ج. 1، ص. 38 في المعلومات ابن الأثير هذه دون حجة مقنعة، أوعز ذلك إلى أن ابن الأثير ذكر وحده هذه المجاعة، مع أنه يظن أنها قد تكون المجاعة التي أشار إليها ابن عذاري، قسم الموحدين، ص. 16. غي أنه يتضح مما يريده ابن عذاري أن البلاد تعرضت لجفاف تضاعفت عواقبه بسبب الحروب بين المرابطين والموحدين .

- سنة 1130/524، ثلاث سنوات تمت الإشارة في الأدبيات التاريخية إلى أكثر من تسع سنوات من الجفاف ؟
- سنة 1140/534، سنتان تمت الإشارة خلالهما إلى جفاف 1141/535.
- سنة 1142/536، ثمة اتفاق حول الأمطار الغزيرة التي أدت إلى فيضانات في مناطق متعددة.
- سنة 1145/539، دام الجفاف سنتين تمت الإشارة بطريقة عامة إلى المشاكل التي أدى إليها الجفاف والثورات والفتن ما بين 537-1143/543-1149.

أول ما يلاحظ على المعلومات المتوفرة في كلا الجدولين أن سنوات الجفاف التي عرفها مجال السيادة المرابطي قد يتعدى ثلاثين سنة بالنسبة للجدول الأول، أما بالنسبة للجدول الثاني فمدة الجفاف كانت خمس عشرة سنة وهوما يساوي المدة نفسها التي توصلنا إليها من خلال الجدول الأول إذا اعتبرنا أن كل جفاف يدوم سنتين حسب دراسة الحراجة. أما بالنسبة للفترات الممطرة، فإننا لم نتوصل سوى إلى فترة واحدة تركزت أساسا في سنة 1142/536 وهو ما تم الاتفاق عليه في كلا الجدولين. وبخصوص سنة 1138/532 فمن المحتمل أن تكون هذه السنة سنة جفاف، وأن ما وقع في طنجة لا يعدو أن يكون فيضانات ترتبت عن غبية، لأن قشرة الأرض تصبح كتوما فلا تتمكن الكميات الهائلة من التساقطات أن تتسرب إلى جوف الأرض. وهذا ما يؤدي أحيانا إلى فيضانات جارفة. أما الأمر الغريب والذي يثير تساؤلات عدة فهوما تحدثت عنه مصادر الأدب التاريخي من جفاف عرفه المغرب والأندلس لمدة ثمان سنوات، إذ لم تتحدث دراسة الحراجة عنه. كما نجد اختلافا آخر في مدة جفاف أشار إليه الجدول الأول والذي يتجاوز الخمس سنوات ابتداء من سنة 1070/462، وهو أمر لا تذكره الأدبيات التاريخية.

إذا كان من الممكن أن نفسرعدم ذكرالسنوات الثمانية من الجفاف في دراسة الحراجة بأنه وقع خطأ ما في التاريخ بواسطة الأشجار، وهو أمر غالبا ما يقع فكيف يمكن أن نفسرعدم ذكر أكثر من خمس سنوات من الجفاف انطلاقا من 1075/462 في المصادر المكتوبة خاصة وأن الشجرة موضوع الدراسة كانت من المغرب ؟ قد نعزو ذلك إلى عدم توفرنا على مجموعة مهمة من مصادر الأدب التاريخي المعاصرة للحكم

المرابطي، مثل كتاب جوامع التاريخ للقاضي عياض والأنوار الجلية لأبن الصيرفي وغيرهما. وهذا أمر قد يحجب عنا بدون شك مجموعة من المعلومات التي ظلت غائبة إلى الآن.

**ج- آثار المجاعات والأوبئة على المجتمع :** من المفيد قبل التطرق إلى موضوع العلاقة بين الحكام والمحكومين إبان هذه الفترات الحرجة أن نحدد، استنادا إلى ما تقدمه أدوات البحث، المجالات التي كانت تؤثر فيها الجائحة[29].

يندر حديث أدوات البحث عن هذا الموضوع، إذ لا نتوفر إلا على إشارات محدودة. فالأوبئة كانت تؤثر بالدرجة الأولى على النمو الديمغرافي نظرا لما كانت تخلفه من وفيات[30]. ولعل هذه الوفيات قد تكون من ناحية في صالح المجتمع بسبب النقص الحاصل في المواد الغذائية. فهذه الوفيات وإن كانت لا تحدث توازنا بين المواد الغذائية وعدد السكان فإنها كانت تقلل من الأفراد الذين ينبغي إطعامهم. فرب نقمة في طيها نعمة. وباستثناء الإشارة إلى وقوع الأوبئة نفتقد المعلومات التي تطلعنا عما كانت تحدثه وعن الكيفية التي كانت تواجه بها وعن دور السلطة السياسية تجاه الرعية خلال حدوثها بل لا علم لنا عن طبيعية هذه الأوبئة وعن نوعها.

أما المجاعات فكانت تؤثر مباشرة على المستوى المعيشي، حيث ترتفع أثمان المواد الغذائية الضرورية لندرتها. ويكون ارتفاع الأثمان فاحشا خاصة الحبوب التي هي مواد أساسية في التقاليد الغذائية. ولعل هذا ما أثر على عقلية المجتمع بشكل كبير إذ جعلها تنعت مجاعة سنة 1052/444 الشديدة ب"سنة أقية بدرهم"[31]. ونظرا للاعتماد على الحنطة في الغذاء، انصب اهتمام المصادر على الإشارة إلى أثمانها خلال المجاعات. فخلال مجاعة ووباء 1117/512، بلغ ثمن ربع الدقيق عشرين درهما بمدينة تلمسان[32] وإبان مجاعة ووباء 1133/526 بلغ مد القمح خمسة

---

[29] بخصوص تعريف الجائحة :أنظر بولقطيب(1999)،ج1 ، ص. 182-185.

[30] ابن القطان، ص.266.

[31] ابن عذاري : ج1، ص 255؛ ابن أبي زرع، ص. 113-114.

[32] ابن عذاري : ج1، ص. 307.

عشر دينارا[33]. ويخبرنا البيدق أن ثمن سطل من الشعير خلال مجاعة 1142/536 بلغ ثلاثة دنانير[34].

ومما لا شك فيه أن الارتفاع الفاحش للأثمنة كان يطال المواد والبضائع الضرورية للمعيشة في الحياة اليومية، حيث بلغ رطل من الحطب لإيقاد النار خلال مجاعة 1142/536 دينارا كاملا[35]. بينما كانت أثمان بضائع أخرى يطرأ عليها تغيير حاد. فالظروف التي يعيشها المجتمع خلال فترة المجاعة تؤثر بشكل عميق على الأوضاع الاقتصادية نتيجة للخلل الذي تحدثه في العرض والطلب في البضائع المطلوبة لدى المستهلكين. فمن أجل الحصول على الطعام والقوت ومواد غذائية من قمح وشعير وغيرها، يضطر البعض إلى بيع ممتلكاته بأبخس الأثمان لتوفير الطعام لأهل بيته ولعياله. وهو ما أدى بالبعض إلى بيع بيته بثمن زهيد[36]. وهو ما يفسر أن ثمن العقار كان يتأثر كثيرا بالانخفاض خلال هذه الفترات العصيبة. ولا شك أن الحالة نفسها كانت تنطبق على ممتلكات وبضائع أخرى سكتت عنها أدوات البحث.

ونتوفر على معلومات حول الارتفاع الفاحش للأثمنة إبان فترة المجاعات والأوبئة ولكن هذه المرة خلال الحصار العسكري للمدن. وهوما يمكن أن نسقطه على موضوع دراستنا أيضا. فعند الحصار القاسي الذي ضربه القمبيطور على بلنسية 485-1090/495-1102، قدم لنا ابن عذاري رواية عن محمد بن علقمة لائحة هامة لأثمان عدد من البضائع التي كان بالإمكان استهلاكها.

---

[33] ابن القطان ص. 226

[34] أخبار المهدي بن تومرت، الرباط دار المنصور، 1971، ص. 53-ابن عذاري، ج 4 ، ص. 99، 100

[35] نفس المصدرين السابقين

[36] ابن الزيات : ص. 163، القادري بوتشيش إبراهيم (1998)، مباحث في التاريخ الإجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، بيروت دار الطليعة، ص. 212.

| البضاعة . | الوزن | الثمن |
|---|---|---|
| القمح | رطل | مثقال ونصف |
| الشعير | رطل | مثقال |
| زريعة الكتان | رطل | 6/8 مثقال ستة أثمان |
| الجبن | أوقية | ثلاثة دراهم |
| البصل | أوقية | درهم |
| البقل | رطل | خمسة دراهم |
| لحم البغلي | رطل | ستة دنانير |
| الجلد البقري | رطل | خمسة دراهم |
| بيضة دجاجة | واحدة | ثلاثة دراهم [37] |

## 4-العلاقة بين الحكام والمحكومين خلال فترات القحط والأوبئة

تسفر المعلومات السالفة الذكر عن نتيجة واضحة تتمثل في تدني مستوى المعيشة نظرا لارتفاع الأثمان نتيجة لقلة البضائع. إضافة إلى الوفيات المتعددة وسوء التغذية التي تطال أغلب أفراد المجتمع. هذه المشاكل لا شك أنها سوف تؤثر على العلاقة بين الحكام والمحكومين وعلى حقوق وواجبات كلا الطرفين تجاه الاخر. فأول شيء تتجه إليه الأنظار هو ضعف الجبايات خلال هذه الأزمات وتذمر الرعية من الضرائب التي تؤديها، وما قد يترتب عن ذلك من توتر بين الجانبين. ثم هل كانت السلطة الحاكمة تتخذ إجراءات خاصة لمواجهة هذه الطوارئ للتخفيف من آثار الأزمة ؟ثم هل كانت هذه الأزمات الموزعة على ثلاثين سنة من حياة دولة المرابطين تؤثر سلبا على الدولة في تسيير شؤونها وعلى سبيل المثال على قدراتها العسكرية أهم واجب على الحكام القيام به ؟

نفتقر بشكل كبير إلى المعلومات أو الإشارات التي تتناول تأثير المجاعات والأوبئة على العلاقة بين السلطة السياسية والرعية. ولعل أول ما يمكن أن نعثر عليه هو تدخل الدولة للحد من بعض الآثار السيئة التي تخلفها هذه الجوائح. غير أن هذا الأمر غير موجود ضمن أدوات البحث التي نتوفر عليها. وما تقدمه لنا مصادرنا لا يرتبط بتقديم مساعدة مباشرة للرعية، بل له علاقة بإحداث تعاون بين السلطة السياسية والرعية، والسعي وراء تجنيد هذه الأخيرة من أجل محاربة الجراد، الذي كان يتلف

---

[37] ص. 38

المحاصيل ويقضي على كلإ الماشية. وهوما يتمثل في إرسال علي بن يوسف رسالة إلى الرعية في "الحض على قتل الجراد"[38]. وهذا ما قد يوحي بأن ثمة تدابير كان الحكام يتخذونها لمواجهة هذه النكبات الطبيعية. ويمكن إدماج هذا التدبير ضمن "المعونة"، لأن هذا العمل عبارة عن إعانة بدنية أدتها الرعية للصالح العام بمشاركتها بحماس كبير في عملية إبادة الجراد[39]. وكانت عمليات الإبادة تتم بمشاركة العامل نفسه، مثل ما قام به أحد مشاهير المجتمع السياسي المرابطي المنصور بن محمد بن الحاج ببلنسية حيث ترأس فئة أهل المدينة الذين خرجوا لإبادة الجراد. وربما نتيجة للكوارث التي كان يخلفها الجراد يقال إن ابن الحاج هذا شدد على أهل بلنسية في المساهمة في الإبادة[40].

ويبرز دور السلطة السياسية إبان المجاعات والأوبئة من خلال ضبطها للأمن، وحفاظها على حقوق الرعية خلال هذه الأوقات العصيبة. إذ أن هذه الجوائح كانت تتسبب في مشاكل تعرقل السير العادي لحياة المجتمع. وكانت تستغل هذه المشاكل فئة من الانتهازيين للثراء على حساب الآخرين. وإذا كنا لا نعلم ما تصنعه هذه الفئة والكيفية التي كانت تستفيد منها من الجوائح، فيتضح أن السلطة السياسية كانت حازمة في الضرب على أيدي هؤلاء. ويمثل ما قام به ابن قنونة بقرطبة خلال مجاعة ووباء 1132/526 دليلا واضحا على قيام النظام السياسي بمهامه خلال هذه الفترات. حيث اشتد العامل المرابطي في متابعة "أهل الشر"

---

[38] مكي محمود علي (1960/1959)،" وثائق تاريخية جديدة عن عصر المرابطين"، في مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدريد ع 7 و8، ص. ص. 109-192، ص. 106-187، الرسالة كتبها ابن القبطرنه.

[39] ابن القطان، نظم، ص. 242، وعملية الإبادة كانت تتلوها عملية جمع الجراد وبيعه في الأسواق، انظر كذلك ابن أبي زرع، ص. 115.

[40] ابن الأبارأبوعبد الله محمد، المعجم في أصحاب الإمام أبي علي الصدفي بعناية Franciscus Codera y Zaydin، 1885ص. 194، وقد مدح المنصور ابن الحاج إثر ذلك أبا الحسن بن الزقاقب :

لنا ملكان حازا كل فخر بما ملكاه من رق الأعادي فيحيى للفوارس مسعد وأنت أبا علي للجراد

ويحيى المذكور في البيت هو أبو زكريا بن غانية كان واليا على بلنسية. وعند إبادة الجراد كان قد توجه بحملة عسكرية في إحدى الغزوات ضد المسيحيين وعندئذ تولى المنصور إبادة الجراد. المعجم، ص. 194، ولم تكن هذه أول مرة أمرت فيها الرعية بإبادة الجراد، إذ سبق لرعية قرطبة خلال حكم المنصور بن أبي عامر سنة381 أن أمرت بالمساهمة في إبادة الجراد، ابن أبي زرع، ص .115

الذين كانوا يبثون البلبلة داخل المدينة [41]. لكن لا علم لنا بما كان يقوم به الحكام للتخفيف من آثار المجاعات والأوبئة.

ومن المحتمل أن الناعورة التي أمر بإنشائها تاشفين بن علي على نهر قرطبة سنة 1137/531 كانت بسبب القحط الذي عرفته البلاد وهجوم أسراب الجراد خلال السنة نفسها. وربما كانت هذه المبادرة من أجل سقي الأراضي الزراعية المجاورة للحد من آثار الجفاف. والأغلب على الظن أن هذه الناعورة كان لها دور هام فيما أنشئت من أجله ومن تم جاء ذكرها مقرونة مع هجوم أسراب الجراد الذي عرفته قرطبة سنة 531[42].

معلومات بهذا الشكل حول دور السلطة السياسية وأعمالها في مثل هذه الأزمات قليلة، والصبغة العامة التي تطبع كتابات المؤرخين خلال هذه الحقبة، هي الاهتمام بالسياسة وبالحكام وبالأعمال التي يقومون بها، فحري بهم والحالة هذه، أن يهتموا بما قامت به السلطة تجاه الرعية خلال هذه الأزمات. ومن ثم نتساءل عن سبب هذا السكوت، فهل كان أصحاب السلطة لا يقومون إلا بأعمال قليلة لا توازي حجم ما تخلفه الجائحة ؟ أم من دون أغفل ذكر ذلك ؟

غير أن الإغفال من المستبعد أن يكون عاما في جميع الكتابات والأدبيات التاريخية. ولهذا فالغالب على الظن أن السلطة الحاكمة لم تمن لها أعمال وسياسة خاصة تنهجها لمساعدة الرعية، وهذا ما يمكن التوصل إليه في انتظار الحصول على معلومات جديدة.

ومن المجازفة أن نذهب إلى أن الدولة لم يكن في مقدورها اتخاذ سياسة وأعمال لمواجهة المجاعات التي تنذر عندها الأقوات. فهذه السياسة قديمة تعود إلى حقب بعيدة في القدم ؛ خاصة وأن مجال السيادة المرابطية يوجد في منطقة يعد فيها الجفاف مسألة بنيوية وتعرفه عقلية المجتمع جيدا.

ثم هناك جانب آخر مهم ويتعلق باقتصاديات الدولة التي ترتكز أساسا على عائدات الأراضي الزراعية وعلى الضرائب. وأول شيء يتسبب فيه القحط هو تحطيم هذه الركيزة المالية وهو ما يؤثر على

---

41 ابن القطان، نظم، ص. 226.
42 ابن القطان، ص. 252.

المجتمع بصفة عامة، وبالأخص على موضوع الجبايات، الذي له أهمية مميزة في العلاقة بين الحكام والمحكومين. زيادة على أن الجفاف كما رأينا في دراسة الحراجة لا تقل مدته عن سنتين متتاليتين. فلا شك أن هذه الجوائح التي كانت تضرب البلاد وتحطم البنية الاقتصادية والمالية قد أثرت بشكل عميق على السلطة السياسية وعلى الرعية وعلى علاقتهما معا. فالحكام كان عليهم تمويل وتجهيز الحملات العسكرية بمؤنها وجندها وتحصيناتها وكان عليهم تدبير شؤون الاقتصاد لمواجهة هذه الجوائح التي كانت تهدم البنية الاقتصادية والمالية للدولة. ولم تكن الرعية والسلطة قادرتين على تحمل كل هذه المشاكل لمدة ثلاثين سنة موزعة على فترة الحكم المرابطي، مع استفحال الأمر عند سقوطهم. ولاشك أن الرعية باعتبار الوضعية الاقتصادية المتدهورة لم تستطع أن تفي بحاجيات الدولة من الضرائب، فأخذت تتذمر من النظام الجبائي الذي اشتط فيه الحكام بدون شك لسد العجز الحاصل في الميزانية. وإذا كان الأمر كذلك، فمن المفروض أن تحدث بعض الحركات الاحتجاجية أوبعض التوترات والفتن. إلا أن الأمر الغريب خلال الفترة موضوع الدراسة أننا لا نعثر على قلاقل وثورات قامت ضد السلطة السياسية للتنديد بالسياسة الجبائية[43]. وما نتوفر عليه في هذا المجال هو ما حدث في سنة 1131/525 العام الثاني لجفاف دام ست سنوات، عندما رجمت رعية قرطبة قاضي الجماعة أبي عبد الله بن المناصف بسبب إشرافه على جمع ضريبة المعونة[44]. وليس هناك من دليل أو أثر يفيد حدوث تصعيد في طريقة هذا الاحتجاج.

ثم هناك أمر يسير في الاتجاه نفسه ويثير تساؤلات عدة، ذلك أننا لا نتوفر على أي احتجاج للرعية ضد النظام الجبائي، أو ضد السلطة السياسية المرابطية خلال السنوات العجاف التي سبقت 1131/525، أوتلك التي جاءت بعدها وإلى غاية سقوط الحكم المرابطي. والأكثر من هذا نجد أنه عند سنة 1137/530 وهي تقع ضمن ست سنوات جفاف فرضت على رعية فاس ضريبة المعونة بمقدار عشرين ألف دينار

[43] جسوس عز الدين (2002)، السلطة السياسية وموقف الرعية، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، الجديدة، ج 2، ص. ص.530-547.

[44] ابن القطان، نظم، ص. 222.

لتجهيز الجيش المرابطي. وعلى الرغم من ذلك لم نسمع بأي احتجاج على الأمر[45].

إن مسألة فهم هذه الوضعية عسيرة. فإما أن الحالة الاقتصادية للمجتمع كانت قوية بشكل كبير، ولم تستطع هذه الجوائح أن تؤثر عليها إلا انطلاقا من سنة 534-1140/535 وهي السنة التي يوردها ابن عذاري تحديدا لبداية الأزمة الاقتصادية التي بلورتها كل من المجاعات والقحط والحروب ضد المسيحيين وضد الموحدين[46]، فكثرت الضرائب وأثقلت كاهل الرعية. ومع ذلك، لم نسمع باندلاع ثورة ضد السلطة المرابطية في أية حاضرة أو بادية من مجال سيادتها، سوى ما قام به الموحدون في المناطق الجبلية، وهو ما له دوفعه الخاصة. أم كانت ثمة عقلية خاصة تنظر إلى الجوائح نظرة خاصة، وترى أن الأمر كارثة طبيعية نزلت بالجميع حكاما ومحكومين، وأن الرعية لا ترى بأن السلطة الحاكمة عليها أن تساعد الرعية وبالأخص الطبقات الفقيرة بتوفير بعض الغذاء للمتضررين من الجوع، مثل ما أن عليها الدفاع عن المجتمع ضد العدوان الخارجي.

وبالإمكان أن نلامس جانبا لهذا الموقف أو تدعيما لاحتمال وروده من خلال ما كانت تقوم به الرعية فيما بينها والوسائل التي تستعملها بالأخص لمواجهة المجاعات. وهذا ما قد يفيد، عكس ما سبقت الإشارة إليه، أن النظام الحاكم لم تكن له سياسة وتخطيط لمواجهة هذا النوع من الجوائح رغم كونها شأنا بنيويا في مناخ البلاد. وهو ما قد تؤكده أيضا الكيفية التي وردت بها الأخبار والمعلومات التي توصلنا بها عن الموضوع.

مرة أخرى تندر المعلومات عما كانت تدبر به الرعية أمرها مدة هذه الأزمات في غياب تدخل الحكام. ومن الأعمال التي تتردد عند القحط هو لجوء المجتمع عامة إلى القيام بصلاة الاستسقاء. وإذا كنا لا نتوفر على معلومات تفيد تنظيم صلاة الاستسقاء بشكل رسمي من قبل السلطة الحاكمة، فإنه يتضح أن هذه الصلاة التي تشارك فيها الرعية كان يترأسها فئة من المجتمع السياسي وهم القضاة أصحاب المركز الأساسي في تسيير

---

45 أنظر جسوس(2002)، ج2 ، ص.ص. 530-547 .

46 قسم الموحدين، ص. 16.

شؤون البلاد[47]. فخلال جفاف 1130/524 صلى بأهل غرناطة قاضي المدينة أبومحمد بن عبد المنعم بن مروان بن عبد الملك صلاة الاستسقاء فسقوا[48]. ومن المحتمل أن تكون صلاة الاستسقاء بتزكية من السلطة السياسية. كما كانت الرعية تلجأ إلى الزهاد والمتصوفة للاستسقاء وهوما تذكره كثيرا كتب المناقب. ففي تلمسان على سبيل المثال، كان أهل البلد عند القحط يلجؤون إلى أبي زكريا يوغان، أحد الأمراء الملثمين الذي تزهد وأصبح متصوفا[49]. ومما يستنج في هذا الصدد أن اللجوء إلى طلب الاستسقاء لم يقتصر على المتصوفة والزهاد بل كذلك على الفقهاء القضاة المعروفين بحزمهم وعلمهم وجديتهم. كما أن اللجوء إلى الاستسقاء كان يتم من جميع فئات المجتمع من فئات دنيا وعليا[50].

مما لاشك فيه أن الطبقات الدنيا من المجتمع كانت أكثر تضررا من مخلفات المجاعات والأوبئة من الطبقات العليا الثرية وذات النفوذ. غير أننا لا نتوفر إلا على معلومات قليلة، وأحيانا منعدمة، بخصوص التدابير التي كان يلجأ إليها أفراد المجتمع من أغنياء وفقراء، عامة وخاصة، عند هذه الفترات العصيبة.

لعل الرعية بصفة عامة كانت تلجأ إلى الاقتيات بمواد لم تكن تستعملها في الأيام العادية فكانت تستخرج جذوع النباتات لتتغذى بها[51]. ونمتلك معلومات أخرى تصور لنا كيفية تدبير الرعية لقوتها اليومي خلال المجاعات التي حلت إبان الحصار العسكري للمدن والأمر يساعدنا على التعرف على جزء من سلوك المجتمع في وقت هذه المحن وفي غياب تخل الحكام.

---

47 حول دور القاضي في تسيير الشؤون العامة، انظر محمد خلاف(1992) تاريخ القضاء في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى القرن الخامس الهجري، القاهرة المؤسسة العربية الحديثة، وكذلك جسوس عز الدين (2002)، السلطة السياسية وموقف الرعية خلال حكم المرابطين،أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، كلية الآداب الجديدة، مرقونة، ج 1 ص. ص.167-179.

48 ابن الزبير، صلة، ص. 24

49 ابن الزيات، ص. 124، وانظر كذلك الصفحات : 104-138-217-218-255، القادري (1998)، ص. 200.

50 ابن الزبير صلة، ص. 24، ابن الزيات، ص. 124 وص. 138. وهذا ما يمكن أن نستنتجه مما توفره نصوص أدوات البحث إذ أنها تستعمل التسميات التالية عند الحديث عن المشاركين في صلاة الإستسقاء مثل :"الناس" و"أهل تلمسان."

51 ابن الزيات، ص. 263.

فعند الحصار القاسي الذي ضربه القمبيطور على بلنسية، عدمت الأقوات، ونظرا لغلاء الأسعار لم يتمكن البلنسيون، من "أهل الجاه" [52] الحصول على بعض المواد الغذائية. أما بقية الرعية، فقد كان حالها كما وصفه ابن عذاري بقوله : "وترمق سائر الناس بالجلود والأصماغ وعروق السوس، ومن دون هؤلاء بالفئرة والقطط وجيف بني آدم. وهجم على نصراني وقع ف يالحفير، فأخذ باليد ووزع لحمه"[53]. هذا فضلا عن أكل الدواب التي يصبح لحمها في متناول الأثرياء فقط لأنه باهض الثمن، إذ بلغ رطل من لحم فرس اثني عشر دينارا[54]. والحالة نفسها عاشها أهل مراكش خلال حصار الموحدين لهم حيث أكلوا دوابهم والجيف وجميع الحيوانات الموجودة بعدما عدمت جميع أنواع الحنطة [55].

كانت الرعية عند المجاعات تلجأ من أجل البقاء إلى أساليب غذائية مختلفة نتيجة للطوارئ التي تعيشها. وهذا السلوك عمل به جميع أفراد المجتمع. إلا أن الفرق بين الطبقتين يكمن في أن الفئات العليا كان بإمكانها الحصول على المواد الغذائية "الجديدة" بأموالها أو بما تبقى لها منها، زيادة على أنها هي التي تمتلك أكثر دواب المدينة من خيل وبغال وحمير. وهو ما لم تكن تستطيعه الفئات الدنيا التي كانت إما تهلك جوعا أو تقتات من الجلود والفئران والقطط واللحم البشري. ويؤدي اشتداد المجاعة إلى لجوء العامة والخاصة إلى نفس المواد الغذائية وهو ما حدث في بلنسية خلال اشتداد الحصار، إذ استوى في المحنة وفي الحصول على الغذاء "الفقراء والأغنياء"[56].

وتشير رواية منقبية أن الفئات المعدمة من المجتمع لجأت خلال مجاعة 535/1140-1141 إلى أبي حفص عمر بن معاذ الصنهاجي من أهل منطقة أزمور، إذ جمع هذا المتصوف "خلقا كثيرا من المساكين فكان يقوم بمؤنتهم وينفق عليهم ما يصطاده من الحوت وغيره إلى أحضب الناس"[57]. وهناك رواية

---

[52] ابن عذاري، ج 4، ص. 38

[53] نفسه، ص. ص. 38-39.

[54] نفسه ص. 39

[55] ابن عذاري، البيان المغرب، قسم الموحدين، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1985، ص. 27، ابن سماك الحلل، ص. 138.

[56] ابن عذاري، ج 4، ص. 38.

[57] ابن الزيات، ص. 183.

أخرى تؤكد لنا كما فعلت الرواية السابقة غياب تدخل السلطة السياسية خلال مجاعة 535/1140-1142 حيث كانت أعداد المساكين الفقراء كثيرة عمهم الوباء بايلان أغمات، حيث تكفل الفقيه بإثنين منهم وكان يطعمهما كل يوم برغيفين[58].

وهذه المعلومات توضح لنا أن الوجهاء والفئات العليا من المجتمع كانت تستطيع الحصول على ما تسد به رمقها إما بواسطة ادخار مخزونها، أوبواسطة أموالها التي تستطيع شراء ما تحتاجه بها.

ولا نعثر على تعاضد اجتماعي آخر خلال هذه الظروف العصيبة ومن المحتمل أنه ثمة أغنياء ووجهاء كانوا يحذون حذو ابن العربي، وطائفة أخرى لا تعير للمساكين وللعامة اهتماما، ولعل هذا السلوك الأخير يتزايد عند استفحال أمر المجاعات.

ومن ناحية أخرى، لا نعثر على إشارة لاستعمال ادخار أومخزون خلال المجاعات لا من قبل السلطة السياسية ولا من قبل الرعية. وهذا ما قد يجعلنا نظن أنه لم تكن للدولة سياسة خاصة لمواجهة المجاعات، كما أن الرعية نفسها، وحسب ما نتوفر عليه من معلومات، لم يكن لها تفكير بهذا الاتجاه. غير أننا مرة أخرى نتوفر على إشارات تؤكد لنا وجود نظام ادخار الأقوات واستعمال هذا الادخار في فترات الأزمات وهوما يطلعنا عليه ثانية فترات الحروب عند حصار المدن. فخلال الدفاع المستميت لأهل مكناسة عن مدينتهم أمام الغزوالموحدي، لجأت السلطة المرابطية بقيادة والي المدينة بدر بن ولكوط وبمساعدة أهل البلد ببناء حصن أطلق عليه تكرارت. واتخذ جانبا منه لادخار الأطعمة. وهو ما دعم المقاومة المرابطية المكناسية لمدة وساهم في الدفاع عن أهل المدينة [59].

وعند حصار الموحدين الأخير لمراكش، أتى المرابطون على ما كانوا يدخرونه في مخازنهم محاولين الصمود في وجه المحاصرين[60]. وفي أواخر أيام مغراوة في فاس، عمت البلاد مجاعة ترتب عنها غلاء مفرط للأسعار. فكان أصحاب السلطة من شدة ذلك يدخلون على الناس في بيوتهم ويأخذون ما يجدونه من أطعمة. واضطر هذا التعسف رعية

---

58 ابن العربي سراج المريدين نقلا عن القادري (1998)، ص. 201.

59 ابن غازي، الروض، ص. 18.

60 ابن عذاري قسم الموحدين، ص. 27، ابن سماك العاملي أبو القاسم محمد، الحلل الموشية، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، الدار البيضاء ،دار الرشاد الحديثة، 1979، ص. 138.

فاس إلى اتخاذ مطامير في دورهم "للخزن والطحن والطبيخ" لتجنب السطو عليها من قبل الحكام وحاشيتهم[61].

ومما لاشك فيه أن المجتمع كان يستعمل ادخار الأقوات والأطعمة، وكانت ثمة طريقة لتدبير ذلك وثمة فترات خاصة لاستعماله، سواء من قبل الحكام أم من قبل المحكومين. لكن لا نجد معلومات تشبع فضولنا في هذا المجال.

غير أننا نجد ما يضعف لنا هذا الاحتمال ويبن لنا أن المجتمع كانت له عقلية خاصة وتفكير خاص. يشير ابن أبي زرع في أحداث سنة 990/380 أن المغرب عمه "الرخاء المفرط، إذ كان الزرع لا يجد من يشتريه لكثرته"، والأكثر من هذا أنه كان "الحراثون يتركونه في فدادينهم ولا يحصدونه لرخصه"[62]. ويخبرنا في معرض حديثه عن زمن رخاء آخر بأن "القطاني من كثرة الرخص لا تباع ولا تشترى"[63]. ولا نجد ضمن هذه المعلومات أية إشارة للادخار أو لتدبير الفائض ؟

فإذا كان القحط عنصرا بنيويا في مناخ المجال، متعارفا عليه لدى عامة أفراد المجتمع، فعلى المجتمع، أوعلى الأقل طائفة منه، أن تفكر في تدبير أمورها خلا ل القحط خاصة وأنه لا يمكن التنبؤ به.

أما أهم أمر يثير الانتباه في هذا المجال، فهو ما يشير إليه نص ابن الزيات من استعمال للثروة السمكية خلال السنوات العجاف. إذ أن المتصوف لم يطعم المساكين المجتمعين عنده لا باستعمال كراماته ولا من ادخار يخزنه بل من السمك الذي كان يصطاده واستمر على ذلك الحال حتى توارى القحط. ويبدو من خلال هذه الرواية المنقبية أنه تم التغلب على آثار المجاعة وسد حاجيات الوافدين على المتصوف. غير أنه مما يتضح جليا إبان فترات القحط وفترات الخصوبة والرخاء هو أن التقاليد الغذائية للمجتمع كانت تعتمد أساسا على الحبوب والقطاني وهو ما يشكل غذاء أساسا لأهل البلاد.

---

61 ابن أبي زرع، ص. 114.
62 ص. 102.
63 نفسه 167، القادري (1998)، ص. 211.

وهذا الأمر يجرنا للتساؤل عن مدى حدة المجاعات حسب المناطق، إذ من المحتمل أنها كانت تختلف من منطقة إلى أخرى، من الجبل إلى السهل، ومن المناطق الداخلية إلى المناطق الساحلية، ومن البوادي إلى المدن. لا نتوفر على معلومات تمكننا من تحديد ذلك.

ويوفر لنا ابن عذاري نقلا عن ابن حمادة نصا يثير تساؤلات عديدة أكثر مما يقدمه من معلومات، ففي معرض حديثه عن جفاف سنة 1141/535 وهي سنة قحط أصاب أخصب المناطق الفلاحية مثل دكالة، يقول :"وفي هذه السنة انجلى أهل المغرب انجلاء عظيما إلى الأندلس"[64].

كانت سنة 535 العام الأخير لجفاف دام حوالي ثمان سنين ويبدو أن هذه السنوات العجاف المتتالية جعلت أهل المغرب يهاجرون نحوالأندلس لأنها، من الراجح، كانت أحسن حالا من المغرب رغم تعرضها هي الأخرى للقحط. ويتضح من النص أن الهجرات كانت بأعداد كثيرة لا نعلم عنها شيئا ولا نعلم موقفا من السلطة السياسية من جراء ذلك. وهذا ما يوضح أن أهل المغرب، نتيجة للثورات الموحدية التي زادت حدتها ونتيجة لانعدام الأمن وتراكم عواقب القحط والأوبئة، غادرت البلاد ولاذت بالأندلس. وهو ما يتفق مع نص آخر لابن عذاري يفيد أنه في سنة 1139/534 استفحلت الأزمة الإقتصادية بسبب ثورات الموحدين ومخلفات الجفاف[65]. ويورد ابن عذاري نصا آخر يدعم أسباب الهجرة عندما يجعل من سنة 1139/534 عام استفحال الأزمة الاقتصادية في المغرب نتيجة للأسباب السالفة الذكر. ومن المحتمل جدا أن الوضعية العامة للأندلس كانت أفضل من المغرب إلى غاية سنة 1145/539 وهذا ما قد يدعم محاولة لجوء تاشفين بن علي إليها بعد هزائمه المتتالية أمام الموحدين[66].

أما بالنسبة للأوبئة فباستثناء الإشارة إلى وقوعها نفتقد المعلومات عما كانت تحدثه وعن الكيفية التي كانت تواجه بها وعن دور السلطة

---

[64] ص. 98.

[65] ابن عذري، قسم الموحدين، ص. 16.

[66] أبن الخطيب لسان الدين، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، الطبعة الثانية، القاهرة، 1973، ج1، ص. 454، ابن سماك، الحلل، ص. 133، ابن خلدون عبد الرحمن، ديوان المبتدأ والخبر، بعناية خليل شحادة وسهيل زكار، 1981، ج6، ص. 308..

السياسية تجاه الرعية حلال حدوثها بل لا علم لنا عن طبيعة هذه الأوبئة وعن نوعها.

إن ما تقدمه أدوات البحث في هذا الموضوع قليل جدا ولا يمكننا في الحالة الراهنة من رسم صورة واضحة... ولذلك تبقى التساؤلات التي وضعناها دون أجوبة في انتظار العثور على مصادر أخرى تحمل معلومات جديدة. إذا كنا لا نجد ما يشير إلى توتر العلاقة بين الحكام والمحكومين خلال هذه الأزمات، باستثناء ما حدث بقرطبة سنة 525، فإنه يجب الانتباه إلى أن الثلاثين سنة من الجفاف لم تؤثر على اقتصاديات الدولة أو على ماليتها، إذ لا نجد ما يدل على ذلك فالنظام المرابطي ظل صامدا في وجه التقلبات المناخية والهجمات المسيحية والثورات الموحدية إلى غاية 534-535 عند استفحال أمر الموحدين. ولعل هذا ما يفيد أن مالية الدولة كانت قوية لأنها استطاعت الصمود في وجه كل هذه التقلبات.